

أُلزم المشرع الإدارة المتعاقدة عند إبرامها للصفقات العمومية التحلي بمبدأ الشفافية في كل مراحل وإجراءات إبرام وقد جرم الإخلال بهذا المبدأ لما ينطوي عليه من إهدار للمال العام وتعزيز انتشار الفساد في مجال الصفقات العمومية لهذا أكد المشرع في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية في تسيير الأموال العمومية سيما من خلال تعزيز المبدأ العلني باعتباره وسيلة لضمان الشفافية وحتى يتسنى لكل المترشحين للحصول على المعلومات المرتبطة بالصفقة العمومية وبالتالي سيتم خلق أجواء المنافسة المشروعة بين عدد غير محدود من الراغبين في التعاقد مما يؤدي إلى الحصول على أنسب العروض من حيث الثمن ومن حيث الناحية الفنية